

كورونا يحيل مليون إيراني على البطالة

مهّن النساء تفقد الفرص بوتيرة أكبر من الرجال

خلفت جائحة كورونا أثارا اقتصادية واجتماعية مدمرة على الاقتصاد الإيراني، حيث تسببت في فقدان حوالي مليون مواطن لوظائفهم فضلا عن ضغوط اقتصادية حادة وسط تدهور القدرة الشرائية وتعطل محركات النمو في ظل العقوبات الأميركية.

طهران - ألقى جائحة كورونا بظلال قاتمة على سوق العمل الإيراني حيث تسببت في تقويض أداء الشركات في ظل شح الموارد وركود مختلف مفاصل الاقتصاد ما دفع إلى موجات تسريح كبيرة للعمالة تسارع معها انفجار أزمة البطالة لأكثر من مليون إيراني. ونسبت وسائل إعلام محلية إيرانية لوزير الداخلية الإيراني عبدالرضا رحمانى فضلي قوله إن "أكثر من مليون شخص فقدوا وظائفهم في البلاد بسبب تفشي فيروس كورونا".



عبدالرضا رحمانى
أكثر من مليون شخص
فقدوا وظائفهم بسبب
فايروس كورونا

وفي تصريحات للتلفزيون الحكومي الأحد حول آثار وباء كورونا على البلاد، قال فضلي إن "الشعب الإيراني عاش أياما صعبة خلال عام 2020".

وأشار الوزير الإيراني إلى أن الوباء الحق ضررا واسعا للنطاق باقتصاد البلاد.

وفي يوليو الماضي أظهرت بيانات صادرة عن مركز الإحصاء الإيراني أن عدد العاطلين في البلاد التي تعاني وضعها اقتصاديا صعبا زاد مليونين خلال الربع

الأول من السنة الفارسية الجارية (بدأت يوم 21 مارس 2020). وانخفض مستوى فرص العمل في إيران بنسبة 3 في المئة منذ الربع الماضي تفشي فايروس كورونا المستجد. وكانت النساء أكثر تضررا مقارنة بالرجال إذ فقدت 17 في المئة منهن أعمالهن بعد تفشي كورونا، في حين أن هذه النسبة لم تتجاوز 1 في المئة عند الرجال، في وقت بلغت نسبة العاطلين عن العمل 15 في المئة على المستوى الوطني. وتظهر الإحصاءات الحكومية الرسمية في إيران أن حوالي 30 إلى 40 في المئة من الإيرانيين يعيشون حاليا تحت خط الفقر، فيما يتوقع المسؤولون ارتفاع تكاليف السكن والمعيشة بنحو 40 في المئة في ظل التضخم الكبير والكساد.

ويرى متابعون أن أعداد الذين خسروا أعمالهم جراء تفشي فايروس كورونا مرجحة لأن تفوق العدد الرسمي بكثير لأن مئات الآلاف من العاملين في إيران غير مسجلين لدى الجهات الحكومية.

وكانت فاتورة الوباء أكثر حدة على إيران نظرا لتزامنها مع العقوبات الأميركية، حيث استهدفت قطاعات حيوية وشخصيات بارزة في إيران مثل قطاع النفط ومرشد الثورة علي خامنئي والحرس الثوري. وكانت إيرادات إيران النفطية ارتفعت

بعد إبرام الاتفاق النووي بين طهران والقوى العالمية عام 2015 مما وضع حدا لنظام عقوبات فرض عليها قبل ذلك بثلاث سنوات بسبب برنامجها النووي المثير للجدل.

ولكن أعيد فرض عقوبات جديدة بعد انسحاب الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب من الاتفاق في العام 2018 وهي العقوبات الأميركية الأكثر إيلاها لطهران. وقلصت العقوبات على صادرات عدد من الصناعات وواردات مواد خام تدخل في عدة قطاعات صناعية حجم الاقتصاد المحلي في إيران.

ويواجه رجال الدين الذين يحكمون طهران ضغوطا اقتصادية متصاعدة ويرغبون في الحلولة دون تجدد المظاهرات التي اندلعت في الأعوام الأخيرة بسبب مشاكل اقتصادية تحولت إلى احتجاجات سياسية. ويرى معهد التمويل الدولي في أحدث تقاريره أنه إذا استمرت العقوبات الأميركية فإنه "بعد عامين من الركود الشديد، سيظل النمو ضعيفا على المدى المتوسط وسيترفع معدل البطالة أكثر ليتجاوز 20 في المئة، ما ينذر بتفجر اجتماعي وستواصل الاحتياطات الرسمية تراجعها إلى حوالي 20 مليار دولار بحلول مارس 2023".

وأضاف المعهد أنه في المقابل إذا جرى رفع العقوبات الأميركية، فإن نمو الاقتصاد الإيراني قد يتجاوز 6 في المئة سنويا على أن تستأنف الاحتياطات ارتفاعها إلى 143 مليار دولار وقد يتضاعف الناتج المحلي الإجمالي إلى مثليه ليصل إلى 639 مليار دولار بحلول مارس 2024.

الصين تطلق منصة خدمة أموال لدمج إدارة العملات المحلية والأجنبية

بيكين - أعلنت سلطات النقد الصينية إطلاق مشروع تجريبي لخدمة الأموال المشتركة للشركات متعددة الجنسيات، بهدف دمج إدارة العملات المحلية والأجنبية وتسهيل استخدام رأس المال عبر الحدود. وقال بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) والهيئة الوطنية للنقد الأجنبي، إنه "سيتم إطلاق البرنامج التجريبي المذكور في العاصمة بكين ومدينة شنتشن، وهي مركز اقتصادي رئيسي جنوبي البلاد. وسيخدم البرنامج شركات كبيرة متعددة الجنسيات ذات تصنيفات ائتمانية عالية نسبيا".

وأضاف البنك المركزي في بيان أن "هذه الخطوة تهدف إلى تعزيز بناء منطقة خليج قوانغدونغ - هونغ كونغ - ماكاو الكبرى، ومنطقة بكين للتجارة الحرة التجريبية، ودعم بناء اقتصاد مفتوح على مستوى أعلى وتحسين قدرة الخدمات المالية على خدمة الاقتصاد الحقيقي".

وأشار إلى أن الخدمة المذكورة "ستوسع سياسات إدارة العملات المحلية والأجنبية، ما يسمح للشركات متعددة الجنسيات بشراء عملات أجنبية حسب الرغبة ضمن حدود معينة، كما يمكن

إيداع أموال شراء العملات الأجنبية في حسابات محلية من المستوى الأول للمدفوعات الخارجية". وسيتم البرنامج التجريبي أيضا إدارة تحويلية كلية ثنائية الاتجاه لتحصين استقلالية وكفاءة رأس المال للتمويل عبر الحدود على أساس عمليات سليمة وحكيمة وزيادة تسهيل تحويل الأموال واستخدامها وتعزيز العمليات والإشراف اللاحق.

توحيد العملات المحلية والأجنبية، يسمح للشركات بشراء عملات حسب الرغبة ضمن حدود معينة

وكانت الصين قد أحدثت مؤخرا تحركات على أكثر من جانب لضخ دماء جديدة في القطاعات الاقتصادية، في محاولة منها لمضاعفة الاقتصاد وإزالة الغرغرات لتحسين الاستعداد إلى مرحلة ما بعد الوباء. ومن بين هذه التحركات أطلقت الصين في المجال التجاري برنامج الدائرة اللوجستية العالمية لتوسيع قوة



مواكبة مستمرة للتطورات المالية الرقمية



كورونا يضبط أوتار سوق العمل

الوباء يغير قواعد سوق العمل في المنطقة العربية

تسريع توظيف الوظائف في الخليج

وكشف مواطن ضعف المهن في المغرب العربي

والتاجر، مما يسمح لتلك الشركات الراكدة بتوظيف أكبر عدد ممكن من الناس كما كانوا يفعلون من قبل. وقالت لوريتا بن رئيسة مبادرة "فريجينا ريدي"، التي تساعد العمال على تطوير مهارات جديدة وإيجاد وظائف جديدة "الوظائف تتغير، الصناعات تتغير، نحن نخلق وضعًا جديدًا كل يوم".

ويمكن أن تصبح العادات التي اعتاد الناس عليها في فترات الوباء - العمل والتسوق - وظيفة في مجالات خدمته من المنزل - مسدادة بالنسبة للكثيرين.

العمالة في القطاع الموازي في المغرب العربي

- تونس: 58.8 في المئة
- الجزائر: 63.3 في المئة
- المغرب: 79.9 في المئة

وعلى الرغم من أن هذه الاتجاهات سبقت انتشار الفايروس، إلا أن الوباء أدى إلى ترسيخها. واعتمادا على مدى انتشار هذه العادات، قد لا يزيد الطلب على النوالد وسخيفين وموظفي المكاتب الأمامية ومحصلي التذاكر، مثلما كان يحدث من قبل.

وتقدر شركة الاستشارات "مكينزي أند كو" أن الولايات المتحدة ستفقد 4.3 مليون وظيفة في مجالات خدمة الزبائن والطعام في العقد المقبل.

وفي دراسة، خلص خوسيه مار باريو من كلية "آي.تي.إيه.إم" للأعمال في المكسيك ونيك بلوم من جامعة ستانفورد وسخيفين ديفيس من جامعة شيكاغو، إلى أن 32 في المئة إلى 42 في المئة من تسريحات العمل بسبب فايروس كورونا ستكون دائمة.

وحاولت وزارة العمل الأميركية أيضا تقدير التأثير المحتمل للوباء على سوق العمل. وقبل أخذ الوباء في الاعتبار، توقعته الوزارة العام الماضي أن الوظائف في الولايات المتحدة ستنمو بنسبة 3.7 في المئة بين عامي 2019 و2029.

وفي الشهر الماضي، أشارت التقديرات إلى أنه إذا اقتصر الآثار الاقتصادية الدائمة لتفشي المرض بشكل أساسي على زيادة العمل من المنزل، فإن نمو الوظائف على مدى السنوات العشر سيتباطأ إلى 2.9 في المئة.

وتجمع تقارير الخبراء وتحليلاتهم على أن أزمة جائحة كورونا وإغلاق الاقتصاد العالمي قلبا قواعد سوق العمل في العالم وفي المنطقة العربية، حيث سرّعت موجات تسريح العمالة وكشفت عن مواطن ضعف منظومة الشغل، كما كرست سياسة دعم توظيف الوظائف التي صارت أداة للحفاظ على وظائف المواطنين على حساب الوافدين.

لندن - قلبت جائحة كورونا سوق العمل في المنطقة العربية رأسا على عقب، حيث سلطت النظر على مكان الضعف فيها بكتشفها اختلال مهن الباعة المتجولين والحرفيين في منطقة المغرب العربي، أما في منطقة الخليج فقد فرضت ضغوط لتوظيف عدد من الوظائف غير أساس مراجعة الكفاءات، فيما أجرت الشركات على تسريح أعداد كبيرة من الموظفين في مختلف دول العالم.

وفي سياق هذه المتغيرات استغلّت حكومات دول الخليج فرصة سانحة من أجل الإسراع في تنفيذ خطط توظيف الكفاءات المحلية، حيث أعلنت حكومات على غرار سلطنة عمان والبحرين والسعودية في مجالات محددة. واستقطبت دول الخليج على امتداد سنوات خاصة مع صعود أسعار النفط أعدادا كبيرة من الأيدي العاملة الوافدة، لاسيما في مجال الخدمات والإنشاءات والإدارة.

ولكن بفعل صدمة انخفاض أسعار النفط وتأثيرات أزمة كورونا بات جزء من الوافدين يشكل فائضا عن الحاجة الحقيقية لسوق العمل وبعثا على اقتصادات منطقة الخليج مما دفع إلى التخلي عن عدد منها وتوظيف الوظائف المحلية.

وكان ازدياد العمالة الوافدة قد أربك مشكلة التركيبة السكانية لدول الخليج الست، خاصة من قدموا دون كفاءة أو من يزاولون أعمالا في الاقتصاد الموازي والهائشي غير المنظم كالأعمال الحرة واليومية أو غير القانونية.

وأشارت دراسة نشرها مركز مجلس الخليج العربي للدراسات والبحوث، ومقره الكويت، في وقت سابق إلى أن الوظائف المرتبطة بالمواهب والمهارات والخبرات التقنية والكفاءات النادرة فقط من ستصمد أمام موجة تغيرات محتملة في دول المنطقة.

وباتت حكومات الخليج بعد الوباء بحاجة إلى زيادة نسب تاهيل عمالها المحلية لتعوض أكبر نسبة ممكنة من الأيدي العاملة الوافدة، خاصة في الإدارة بالقطاعات العام والخاص وقطاع التعليم والمجالس القانونية والشؤون الدينية والجمعيات. وفرضت الحكومات القيام بمراجعة شاملة لمنظومة سوق العمل، وربطه بانتداب الكفاءات خاصة في المجال الاستشاري والفني والعلمي أو اليد العاملة الضرورية في قطاعات تشغيلية وأصحاب الحرف، أصبح أمرا ضروريا اليوم.

الجائحة فرضت مراجعة سوق العمل في الخليج، وانتداب الكفاءات في المجال الاستشاري والفني والعلمي أكثر من أي وقت

وفي العالم مثل التهديد الذي واجه العمال، وكثير منهم من ذوي الأجور المنخفضة، انعكاسا حادا للركود الكبير 2008-2009، عندما تحمل عمال البناء والمصانع والمكاتب والخدمات المالية عبء فقدان الوظائف. ويقول مراقبون إن لا أحد يعرف بالضبط كيف سيبدو سوق العمل عندما تنتهي فترة الفايروس. هل سيشعر المستهلكون بالثقة الكافية للعودة إلى المطاعم والحانات ودور السينما